Kingdom of Saudi Arabia

Statement at the IAEA GC59

14-18 Sept. 2015

HE Dr. Hashim Yamani

President, King Abdullah City for atomic and Renewable Energy

كلمة

معالي الدكتور هاشم بن عبدالله يماني

رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

لدى الدورة 59 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا - النمسا

18-14 سبتمبر 2015 م الموافق 1 ذو الحجة إلى 5 ذو الحجة 1436 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم –السيد الرئيس- على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام، وإنني على ثقة بأن خبراتكم وقدراتكم ستقود إلى نجاح مؤتمرنا. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء مكتب المؤتمر واللجنة الجامعة، مؤكدا عزم وفد بلادي التعاون معكم على إنجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه. كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لدور وجهود سعادة المدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو وتمنياتنا له بالمزيد من التوفيق والنجاح، ونرحب أيضا بالدول التي انضمت إلى عضوية الوكالة منذ مؤتمرنا الماضي وهي : تركمانستان، أنتيجوا وبربودا، وبربِدوس.

السيد الرئيس

تولي المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بالطاقة الذرية كتقنية حيوية لكثير من التطبيقات السلمية التي نأمل أن تعود على المملكة وعلى البشرية عامة بالفائدة وتدعم نموها وتقدمها. وإننا ننظر إلى هذه التقنية كرافد مهم للتنمية المستدامة من خلال تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية آخذين في الاعتبار أهمية اتباع أفضل

الممارسات وإجراءات الأمان مع الالتزام بمبادئ عدم الانتشار النووي وانتهاج أعلى درجات الشفافية في تطبيق اجراءات الضمانات مع الوكالة.

ومن منطلق هذه القناعات، فإن المملكة العربية السعودية تخطو بثبات نحو استكمال متطلبات برنامج وطني للطاقة الذرية من خلال تطوير البنى التحتية اللازمة من أطر قانونية وتنظيمية وتنمية موارد بشرية والعمل على توفير موارد مالية واقتصادية اعتمادا على التعاون الإقليمي والدولي وبشفافية كاملة.

السيد الرئيس

تحرص مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة على اتباع أعلى المعايير العالمية للأمان النووي من خلال التنظيم الفعال للأنشطة والممارسات المعتمدة على الطاقة الذرية. وفي هذا السياق، فإن المدينة مستمرة في تفعيل اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع "***هيئة السلامة النووية والإشعاعية في فنلندا***" ، كشريك استراتيجي لتقديم الدعم التقني والمعرفة والخبرة الضرورية لتنظيم قطاع الطاقة الذرية في المملكة ولتنمية الموارد البشرية اللازمة لإنشاء هيئة وطنية للرقابة النووية،

فمن خلال هذه الشراكة اتمت المدينة المرحلة الاولى من بناء الهيئة الرقابية في المملكة حيث انتهت من اعداد التصور المرحلي لهيكلة الهيئة والخطة التوجيهية لكامل مكونات الهيئة الرقابية في مجالات الامان والامن والضمانات وكذلك اعداد اللوائح وأدلتها التفصيلية لتكون جاهزة تزامنا مع الحاجة اليها تبعا للتطور المحرز في برنامج المملكة النووي وتمهيدا لاطلاق الهيئة الرقابية ككيان مستقل خلال عدة اعوام.

في سياق متصل، تعمل المملكة على اقرار حزمة من القوانين المحلية لتنظيم قطاع الطاقة النووية في المملكة.

وعلى صعيد تنمية الموارد البشرية الوطنية في مجالات تقنيات الطاقة الذرية، فإن المملكة تعمل على تطوير برنامج عملي للتأهيل والتدريب محليا؛ من خلال تقديم

الدعم والرعاية للبرامج الأكاديمية الوطنية المتخصصة وتشجيع انضمام العناصر الوطنية المميزة إليها، أو دوليا؛ من خلال برامج ابتعاث الشباب السعودي الى العديد من الدول المتقدمة بهدف تطوير القدرات البشرية الوطنية وتأهيلها على أعلى مستوى عالمي.

السيد الرئيس

لقد قامت مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة مؤخرا بالمراجعة التنظيمية وتقييم الأمان ثم منح رخصة الإنشاء لمشروع اول مفاعل بحثي في المملكة، وهو مفاعل منخفض الطاقة في مدينة الرياض وستكون مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية هي المشغل لهذا المفاعل، وهو مفاعل يستهدف بشكل اساس تدريب وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية.

السيد الرئيس

لقد سعت وتسعى المملكة العربية السعودية الى توسيع تعاونها وشراكاتها مع الدول المتقدمة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما يمكن من توسيع خياراتها من ناحية وبما يمنح برنامجها الشفافية والتنافسية من ناحية اخرى. لقد شهد هذا العام توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية مع العديد من الدول منها اتفاقيات تعاون جديدة مع كل من روسيا الاتحادية وفنلندا اضافة الى العديد من مذكرات التفاهم الجديدة مع عدة جهات في كل من فرنسا وكوريا والصين وفي مواضيع مختلفة.

السيد الرئيس

إننا نثمن ونؤيد جهود الوكالة في مجال تفعيل مخرجات خطة العمل المعنية بالأمان النووي ونطمح إلى تفعيلها من خلال الادارات المعنية في الوكالة. ومع تسليمنا بأن

المسئولية عن السلامة النووية تقع على عاتق الدول، فإننا نطمح إلى تعزيز المساعي لتطوير وإرساء مبادئ لثقافة أمان عالية والاهتمام بممارسات رقابية فعالة. كما أننا ندعو كافة الدول المشغلة لمفاعلات نووية الى الانضمام الى مجموعة الاتفاقيات ذات الصلة بالامان النووي كما ندعو الى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا الصدد.

ونود في هذا الإطار الإشادة بالجهود القيمة التي قامت بها إدارة الأمان النووي من أجل تعزيز الأمان في كافة المجالات، وإعادة الثقة في إمكانية تشغيل المحطات والمرافق النووية على أسس ومعايير أمان عالمية. ونشيد بالجهود المبذولة لإصدار متطلبات ومعايير الأمان التي بلغت 17 منشوراً، بالإضافة إلى عدد أخر جاري الإعداد له. وتأخذ بلادي كافة التطورات والمستجدات في مجال الأمان النووي في الحسبان أثناء مراحل التخطيط لبرنامجنا الوطني لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية.

ونود الإعراب عن تقديرنا لجميع من ساهم في إعداد التقرير الشامل والمجلدات الخمسة التقنية عن حادث فوكوشيما ومن جعل التقرير متوفر لكافة فئات المجتمع والمتخصصين، وهو ما سيعزز الشفافية بخصوص آمان المفاعلات النووية، والثقة في إمكانية إدخال الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء ضمن مزيج الطاقة مع تلافي الأسباب التي أدت إلى وقوع حادث فوكوشيما.

كما نثمن الجهود التي تبذلها الوكالة لتلبية تطلعات الدول المقدمة على تنفيذ برامج للقوى النووية والتي من ضمنها بلادي، ونخص بالذكر توفير منهجية وأداة التقييم الذاتي للبنية الأساسية الرقابية الخاصة بالأمان.

السيد الرئيس

إن المملكة العربية السعودية، وانطلاقا من حرصها الدائم على دعم الوكالة، قد سددت كامل التزاماتها المالية حيال الميزانية العادية بالإضافة إلى التبرع الطوعي الخاص ببرنامج التعاون التقني لعام 2015، وذلك على الرغم من موقفنا المعروف حيال نهج تمويل صندوق التعاون التقني.

وفيما يخص الضمانات، فإننا نود أن نعرب عن تأييدنا لمساعي الوكالة من أجل توطيد وتكامل نظام الضمانات للتحقق من سلمية الأنشطة النووية، مع التأكيد على أن الوكالة هي الكيان الدولي الوحيد المخول صلاحية التحقق من تعهدات الدول الخاصة بالضمانات، وكذلك التأكيد على أن تقوم الوكالة باطلاع الدول الاعضاء وبكل شفافية على أي إجراءات إضافية يمكن أن تغير من نطاق ونهج التحقق وتقديم توصيف شامل لهذه الإجراءات على أن يتم اعتمادها من قبل المؤتمر العام.

السيد الرئيس

تعرب المملكة العربية السعودية عن خيبة أملها إزاء فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2015 في التوافق على التقرير النهائي للمؤتمر. وكان الأمل معقوداً أن يؤدي مؤتمر المراجعة إلى خطوات إيجابية لنزع السلاح النووي، وإلى إتخاذ إجراءات تساعد على البدء في بحث سبل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي.

وبالرغم من ذلك فإن المملكة العربية السعودية، ملتزمة بمبادئ نزع السلاح النووي وتخليص البشرية من خطره المحدق. وترى المملكة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال هي المرجعية الدولية الوحيدة التي تشكل التزاما قانونيا على جميع الدول للقضاء على الاسلحة النووية، واتخاذ تدابير منع انتشارها. لذلك فإنه من الضرورة بمكان أن تحاسب جميع الدول الأطراف وأن تتحمل المسؤولية كاملة في الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة.

السيد الرئيس

يتطلع وفد بلادي إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة الموقع عليها بين دول مجموعة (ثلاثة زايد ثلاثة) وايران، والتي اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقرار 2231 (2015)، بغرض التأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني،

ولضمان منع حصول إيران على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال، ونطالب بإظهار أقصى درجات الشفافية في تنفيذ الاتفاق أمام المجتمع الدولي. فالاتفاق وإن كان بين مجموعة دول محددة إلا أن نتائجه معني بها جميع الدول وعلى وجه الخصوص دول الشرق الأوسط. كذلك، فإن المملكة تنظر لمثل هذا الاتفاق كجزء يسير من طموح أكبر وهدف أسمى لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وختاما، فإن المملكة العربية السعودية تأمل في ان تتحقق الأهداف التي نصبو إليها جميعا في عالم يسوده الأمن والاستقرار والازدهار والخير للإنسانية.

شكرا السيد الرئيس